

Distr.: General
3 June 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الستون

البند ٥٤ (و) من القائمة الأولية*

التنمية المستدامة: تعزيز مصادر الطاقة الجديدة
والمتجددة، بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة
الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥

رسالة مؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيطكم علما بأن حكومة ألمانيا - مثلما أعلن المستشار الاتحادي جيرهارد شرويدر في مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة في جوهانسبرغ - قد استضافت المؤتمر الدولي لمصادر الطاقة المتجددة الذي يشار إليه باسم "مصادر الطاقة المتجددة ٢٠٠٤" في بون، بألمانيا، في الفترة من ١ إلى ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وقد حضرت هذا المؤتمر الحكومي الدولي وفود من ١٥٤ بلدا، من بينهم ١٢١ من الوزراء المسؤولين عن الطاقة والبيئة والتنمية، إلى جانب ممثلين كثيرين من الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومجموعات أخرى من أصحاب المصلحة.

وكانت النتائج الرئيسية للمؤتمر الدولي هي ما يلي:

(أ) الإعلان السياسي، وهو يتضمن، في جملة أمور، رؤية مشتركة مفادها "أن مصادر الطاقة المتجددة، إلى جانب الكفاءة في استخدام الطاقة، ستصبح من أهم وأكثر مصادر الطاقة توافرا وستتيح فرصا جديدة للتعاون فيما بين جميع البلدان" ويؤكد مجددا

* A/60/50 و Corr.1.

الالتزام ” بإحداث زيادة كبيرة في الحصة العالمية لمصادر الطاقة المتجددة في مجموع إمدادات الطاقة انطلاقاً من الإحساس بالحاجة ذلك“. ويتضمن أيضاً أحكاماً من أجل متابعة المؤتمر.

(ب) برنامج العمل الدولي، وهو يضم ما يقرب من ٢٠٠ التزام طوعي وتدابير طوعية تجسد الدليل الجديد وغير المسبوق على تفاني المجتمع الدولي في إيجاد مصادر متجددة للطاقة. وقد تعهد المستشار جيرهارد شرويدر، كإحدى المساهمات الألمانية في هذا البرنامج، بتقديم أموال إضافية، قدرها ٥٠٠ مليون يورو على مدى السنوات الخمس المقبلة، كمساعدات ستُفَضَّى إلى الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة وفي تعزيز كفاءة استخدام الطاقة.

(ج) التوصيات على صعيد السياسات من أجل مصادر الطاقة المتجددة، وهي تقدم قائمة نموذجية للاستراتيجيات من أجل صنّاع القرار في المؤسسات العامة والخاصة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة والإعلان السياسي للمؤتمر الدولي لمصادر الطاقة المتجددة المرفق بها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة في دورتها الستين في إطار البند ٥٤ (و) من القائمة الأولية.

(التوقيع) غونتر بلوغر

مرفق الرسالة المؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

الإعلان السياسي للمؤتمر الدولي لمصادر الطاقة المتجددة

١ - أقر وزراء وممثلو حكومات من ١٥٤ بلدا، أثناء اجتماعهم في بون، بألمانيا، في الفترة من ١ إلى ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ لحضور المؤتمر الدولي لمصادر الطاقة المتجددة^(١)، بأن مصادر الطاقة المتجددة، إلى جانب تعزيز كفاءة استخدام الطاقة، يمكن أن تُسهم مساهمة كبيرة في التنمية المستدامة، وفي إتاحة إمكانية الحصول على الطاقة، وبخاصة بالنسبة للفقراء، وفي التخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والإقلال من ملوثات الهواء الضارة، مما يتيح فرصا اقتصادية جديدة ويعزز أمن الطاقة عن طريق التعاون والتعاقد.

٢ - وقد اتفق الوزراء وممثلو الحكومات على البناء على النتائج والاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر قمة الأرض الذي عُقد في ريو دي جانيرو (١٩٩٢)، وإعلان الألفية والغايات الإنمائية للألفية (٢٠٠٠)، ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة (٢٠٠٢). وهم يؤكدون مجددا التزامهم بإحداث زيادة كبيرة في الحصة العالمية لمصادر الطاقة المتجددة في مجموع إمدادات الطاقة انطلاقا من الإحساس بالحاجة لذلك. كما أنهم يتقاسمون رؤية مفادها أن مصادر الطاقة المتجددة، إلى جانب زيادة كفاءة الطاقة، ستُصبح من أهم وأكثر مصادر الطاقة توافرا وستتيح فرصا جديدة للتعاون فيما بين جميع البلدان.

٣ - ويؤكد مجددا الوزراء والممثلون الحكوميون التزامهم بتحقيق غايات الأمم المتحدة الإنمائية للألفية، وبخاصة غاية تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع. بمقدار النصف وغاية تحقيق الاستدامة البيئية بحلول سنة ٢٠١٥. وبلوغ هاتين الغايتين سيتطلب توسعا كبيرا في إمكانية الحصول على الطاقة في البلدان النامية. ويقدر أن ما يصل إلى بليون شخص يمكن أن تتاح لهم إمكانية الحصول على خدمات الطاقة من المصادر المتجددة، بشرط أن يتسنى تعزيز تنمية الأسواق والترتيبات التمويلية على النحو المتوخى عن طريق برنامج العمل الدولي الصادر عن المؤتمر.

٤ - وإقرارا بتباين الظروف فيما بين المناطق والبلدان وإقرارا أيضا بمسؤولياتها وقدراتها المشتركة ولكن المتميزة، يشدد الوزراء والممثلون الحكوميون على ضرورة وجود أطر تنظيمية وسياساتية متسقة تدعم إيجاد أسواق منتعشة لتكنولوجيات مصادر الطاقة المتجددة

(أ) في سياق مؤتمر "مصادر الطاقة المتجددة ٢٠٠٤"، تشمل مصادر الطاقة المتجددة وتكنولوجياها: الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة المائية، وطاقة الكتلة الحيوية ومن بينها أنواع الوقود الحيوي، والطاقة الحرارية الأرضية.

ويقرون بالدور الهام للقطاع الخاص. وهذا يتضمن إزالة الحواجز وإتاحة وجود منافسة عادلة في أسواق الطاقة مع مراعاة مفهوم استيعاب التكاليف الخارجية المتعلقة بجميع مصادر الطاقة داخليا. وهذه الأطر ضرورية لتحقيق إمكانات تكنولوجيات مصادر الطاقة المتجددة بفعالية وكفاءة، ولتهيئة ظروف مواتية للاستثمارات العامة والخاصة في مصادر الطاقة المتجددة، ولتقديم خدمات الطاقة الحديثة للسكان الذين يفتقرون حاليا إليها. ويحيط الوزراء والممثلون الحكوميون علما بالبلدان التي اعتمدت، وتلك التي ستعتمد، أهدافا لتعزيز حصة مصادر الطاقة المتجددة في مزيجها الوطني من مصادر الطاقة ويحيطون علما أيضا مع التقدير بالتوصيات على صعيد السياسات من أجل مصادر الطاقة المتجددة، التي تقدم قائمة خيارات من أجل صناع القرار.

٥ - ويرى الوزراء والممثلون الحكوميون أن تعزيز التعاون الدولي من أجل بناء القدرات ونقل التكنولوجيات، ووجود ترتيبات مؤسسية فعالة على جميع المستويات، ومسؤولية الشركات، والتمويل المتناهي الصغر، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، ووجود سياسات معززة من قبل وكالات ائتمانات التصدير، هي أمور حاسمة الأهمية لزيادة التمويل من أجل مصادر الطاقة المتجددة. وينبغي أيضا إيلاء اعتبار للحوافز المالية ولزيادة حصص المساعدة الإنمائية الرسمية كتمويل مساعد. وينبغي للمؤسسات المالية الدولية، ومن بينها البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية، أن تُزيد من استثماراتها في مصادر الطاقة المتجددة وتعزيز كفاءة الطاقة زيادة كبيرة وينبغي أن تضع أهدافا واضحة من أجل مصادر الطاقة المتجددة ضمن حوافزها.

٦ - ويؤكد الوزراء والممثلون الحكوميون تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية من أجل مصادر الطاقة المتجددة. وهذا يتضمن: (أ) بناء القدرات من أجل تحليل السياسات وتقييم التكنولوجيات وتعزيز الجهود التثقيفية، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، ودور المرأة؛ (ب) إذكاء وعي صناع القرار الحكوميين والممولين بفوائد مصادر الطاقة المتجددة؛ (ج) زيادة طلب المستهلكين على تكنولوجيات مصادر الطاقة المتجددة؛ (د) دعم تطوير التسويق والصيانة وغيرهما من القدرات في مجال الخدمات؛ (هـ) تعزيز التعاون الإقليمي والدولي ومشاركة أصحاب المصلحة، ومن بينهم الجماعات النسائية، لتيسير إمكانية الحصول على المعلومات ذات الصلة والاطلاع على الممارسات الجيدة وتبادلها.

٧ - ويشدد الوزراء والممثلون الحكوميون على الحاجة إلى عمليات بحث وتطوير موجهة إضافية، وبخاصة من جانب البلدان المتقدمة النمو، تتضمن إجراء بحوث محلية وتطوير للتكنولوجيات في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وينبغي أن ينصب

التركيز على إمكانية تحمل التكاليف وخفضها، وعلى القيام بمشاريع مبتكرة، ووضع نماذج للتمويل، وعلى فعالية التكاليف ووضع نماذج سهلة بالنسبة للمستهلكين وتُسترد تكاليفها، مع الإقرار بأن التكنولوجيات المختلفة لمصادر الطاقة المتجددة تتيح فرصا مختلفة وتواجه معوقات مختلفة.

٨ - ويلتزم الوزراء والممثلون الحكوميون بالعمل على تحقيق هذه الأهداف، فرديا وجماعيا، وذلك بالاضطلاع بالتدابير التي تقدموا بها من أجل إدراجها في برنامج العمل الدولي وأيضا عن طريق تدابير طوعية أخرى. وهم يتفقون على أن هذه الخطوات التي يمكن قياسها ينبغي إبلاغها إلى لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة كما ينبغي استعراض التقدم المحرز على النحو المتوخى في خطة جوهانسبرغ التنفيذية. وينبغي تحديد ترتيب مناسب للمتابعة في اجتماع يُعقد مستقبلا تحضيراً للدورتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة للجنة.

٩ - ويتفق الوزراء والممثلون الحكوميون على العمل في إطار "شبكة سياسات عالمية" إلى جانب ممثلين من البرلمانات، والسلطات المحلية والإقليمية، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، والمؤسسات الدولية، والروابط الصناعية الدولية، والمستهلكين، والمجتمع المدني، والجماعات النسائية، والشراكات ذات الصلة على نطاق العالم. وينبغي أن تُراعى هذه الشبكة غير الرسمية الأعمال التي تضطلع بها فعلا شراكات قائمة، كما ينبغي أن تُشجع تبادلا شاملا ومفتوحا للمنظورات المتباينة والدروس والخبرات في مجال استحداث واستخدام مصادر الطاقة المتجددة.

١٠ - وأخيرا، يلتزم الوزراء والممثلون الحكوميون بتحقيق تقدم ملموس، فضلا عن القيام بمتابعة فنية، في الدورتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة، ولذلك يعقدون العزم على مواصلة الحوار السياسي الرفيع المستوى الذي بدأ في بون.

١١ - وأعرب الوزراء عن تقديرهم لحكومة ألمانيا وللشعب الألماني لتنظيمهما المؤتمر الدولي وللفرصة التي أتاحتها المؤتمر للتشديد على أهمية المضي قدما في تنفيذ التزامات جوهانسبرغ بشأن مصادر الطاقة المتجددة تحقيقا للتنمية المستدامة على نطاق العالم.